الانسحاب من غزة.. القرار الذي غيّر وجه التاريخ

دراسة من إعداد

الباحث "الإسرائيلي" شموئيل ايفن

والتي ترجمها

مركز أطلس للدراسات "الإسرائيلية"

أيلول / سبتمبر 2015

خطة الانفصال: السياق والتوقعات الإسرائيلية المتوخاة 3
نتائج الانفصال 6
الفجوة 8
تشريح الفجوة: نجاح أم فشل؟ 11
أسباب الفجوة بين التوقعات والنتائج 13
دروس لإسرائيل من الانفصال 14
وأما بشأن التوصيات المقدمة للمستوى السياسي؛ تقول الدراسة: 16

هذا العام هو المتمم لعشرة أعوام على خطة الانفصال الإسرائيلي أحادية الجانب عن قطاع غزة، والذي جرى في أغسطس - سبتمبر 2005 في ذروة الانتفاضة الثانية، وتم بموجبها إخلاء قطاع غزة من التواجد الإسرائيلي، واعتبر ذلك بديلًا عن الانتظار حتى تجدد المفاوضات السياسية مع منظمة التحرير والانسحاب من قطاع غزة من خلال اتفاق معها.

كيف تبدو النتائج اليوم؟ وهل كانت بمستوى الآمال والتوقعات التي توخاها صانعو القرار في الكيان الاسرائيلي على المجالين الأمني والسياسي؟ دراسة إسرائيلية، صدرت مؤخرًا عن مركز دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب،أعدها أحد الباحثين المرموقين في المركز، خلصت الى خطأ القرار.

والنتيجة كما تقول الدراسة: "قطاع غزة أخلي من التواجد الإسرائيلي، ولكنه عمليًا ما يزال مرتبطًا بإسرائيل، ومازالت غزة صامدة، تمثل عبئًا أمنيًا وسياسيًا ثقيلًا على كاهل الاحتلال"، وهذا يشهد ببراعة المقاومة ونجاحها في قلب السحر على الساحر، وجعل غزة ساحة رئيسية في مواجهة المشروع الصهيوني. نتائج الانفصال - كما تقول الدراسة - تثير الشك حول الافتراض الشائع بأن الجيش الاسرائيلي عرف كيف يوفر لإسرائيل دفاعًا كافيًا من كل خط تقرر دولة الاحتلال الانسحاب منه، وتزيد الشكوك حول جدوى عملية أحادية الجانب مشابهة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في حال طرح مستقبلًا على جدول الأعمال.

وقبل ان نستعرض تفاصيل الدراسة نشير إلى خطأ الافتراض الأساسي الذي وقع فيه الباحث وبنيت عليه الدراسة، حيث يفترض الباحث ان شارون كان في وضع يسمح له بالاختيار بين الانسحاب أو الانتظار، انتظار التوصل الى اتفاق مع السلطة، الباحث يتجاهل حقيقة الظروف التي أجبرت شارون وحكومته على الهروب من غزة بأي ثمن بعد ان أصبح عاجزًا عن توفير الحماية، ليس للمستوطنين الذين أصبحوا صيدًا ثمينًا لقوى المقاومة الفلسطينية فقط؛ بل لمقرات ومواقع الحكم العسكري وقوات الجيش، فلم يعد أمام شارون وجيشه الا الفرار بجلده. وحتى المآخذ التي سجلتها الدراسة على عدم مواصلة السيطرة على محور فيلادلفيا أو إعادة احتلاله لمنع تهريب السلاح والوسائل القتالية، فهذا الافتراض يبدو أيضًا متعذرًا، فالسلاح والعتاد جرى تهريبه وبكثافة حتى مع تواجد قوات الجيش وأذرع الأمن في غزة، وموضوع إعادة

السيطرة على محور فيلادلفيا بُحث طويلًا في دوائر الجيش، ولو كان من الممكن التنفيذ العملاني للخطة لما تردد الجيش الإسرائيلي، الذي اكتفى بمحاولات تدمير الأنفاق ومنع التهريب عبر سلاح الطيران والضربات الجوية والتي ثبت فشلها. الفكرة ان الانسحاب كان بسبب العجز وانعدام الحيلة، ولم يكن كما أراد شارون والحكومة تسويقه على انه خيار الواثق والمناور، وكل المبررات والفرضيات التي وردت في سياق الخطة في الأغلب فقط لرد الاعتبار لهيبة الجيش وخداع المجتمع الاسرائيلي وحفظ وجه القائد الأسطوري "شارون".

وحتى إشارة الدراسة الى معارضة بعض المستويات العسكرية للخطة فهو أيضًا من قبيل الحديث الدعائي؛ إذ لم يكن بمقدورها تقديم أي بديل، والتعويل بأنه كان يجب التنسيق مع السلطة الفلسطينية فهو أيضًا محل نظر، إذ ان السلطة كانت مضعضعة وفي أضعف مراحلها، ولم يكن بمقدورها أن تقوم بأي وظيفة أمنية، وهذا ما كان يدركه قادة الأجهزة الأمنية. صحيح ان شارون ظنّ ان التعامل مع غزة وإمكانية اخضاعها من الخارج أكثر سهولة بعد ان فشل في كسر إرادتها من الداخل وحطمت قلب كيانه، وهي المعادلة التي نجحت المقاومة في نسفها.

المسألة الأخيرة التي تغفلها الدراسة ويغفلها الاسرائيليون ان تقوّي المقاومة الفلسطينية المناوئة للاحتلال ليس مرتبطًا بالانفصال أو عدمه؛ وإنما ببقاء الاحتلال ذاته، وما جرى في غزة سيجرى في الضفة وباقي فلسطين المحتلة بهذا الشكل أو ذاك، والمسألة مسألة وقت ليس أكثر، فكما أن شرارة الانتفاضة واندلاع المقاومة من غزة كانت مباغتة ومفاجئة حد الذهول لأجهزة الأمن وقوات الاحتلال في حينه ولم تكن تخطر أبدًا على بال أحد؛ فكذلك الحال في بقية الأرض الفلسطينية، ورغم كل الجهود الاستشعارية على مدار الساعة يظل من الصعب التنبؤ بالانفجارات والتحولات الكبيرة أو رصد مساراتها.

خطة الانفصال: السياق والتوقعات الإسرائيلية المتوخاة

في أعقاب فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطينيين حول الحل النهائي واندلاع الانتفاضة الثانية؛ طرح رئيس الحكومة في حينه ايهود باراك الرأي القائل بالانفصال الأحادي الجانب عن الفلسطينيين من بعض مناطق الـ 67، والمبررات التي سيقت ان عرفات ليس شريكًا في الاتفاق ولن يكون في المستقبل؛ ولذلك فعلى إسرائيل ان تقوم بمبادرة.

ومع ذلك - كما تقول الدراسة - فقد كان من الممكن حينها تشخيص المخاطر الكامنة في تطبيق هذا الرأي، على سبيل المثال ان إسرائيل ستفقد إمكانية نزع سلاح المناطق، وأنها ستهاجم بالمدفعية والصواريخ المضادة للدبابات، وما شابه، في فبراير 2001 انتخب أريئيل شارون لرئاسة الحكومة بدلًا من باراك المستقيل، في فترة حكمه الأولى استبعد شارون هذا الرأي حتى انه قال: "إن حكم نتساريم هو حكم تل أبيب"، وفي أعقاب الانتخابات في يناير 2003 تعين شارون رئيسًا للحكومة لفترة ثانية، وخلال عام تحول عن موقفه وبلور خطة الانفصال.

في ديسمبر 2003 عرض الخطة في "مؤتمر هرتسيليا" على النحو التالي "هدف خطة الانفصال هو خفض منسوب الإرهاب بقدر الإمكان وتوفير الأمن التام لكافة مواطني إسرائيل، عملية الانفصال ستقود الى تحسن مستوى المعيشة في إسرائيل، وستساعد في تقوية اقتصادها"، "خطة الانفصال ستشمل انتشارًا جديدًا للجيش الاسرائيلي على خطوط أمنية جديدة وتغيرات في انتشار المستوطنات، وبذلك يقل بقدر كبير عدد الإسرائيليين المتواجدين في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية"، "في المقابل، وفي إطار خطة الانفصال، ستعزز إسرائيل سيطرتها على نفس أرض إسرائيل التي ستعتبر جزءًا لا يتجزأ من دولة اسرائيل في أي اتفاق مستقبلي".

في ابريل 2004 أشار شارون الى المستوطنات، القدس الموحدة، وجفعات زئيف ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون والمستوطنة اليهودية في الخليل وكريات أربع وأريئيل، في مقابل الانفصال طلب شارون من الرئيس بوش الثاني اعترافًا أمريكيًا بتجمعات الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والتزامًا أمريكيًا بعدم الاعتراف بحق العودة الفلسطيني لإسرائيل في الحل النهائي، الرسالة التي بعث بها الرئيس بوش أيدت موقف شارون بشأن حق العودة واعتراف بواقع الاستيطان في يهودا والسامرة، بحيث لا تكون الحدود في الحل النهائي هي خط 1949.

في يونيو 2004 صودق على خطة الانفصال في الحكومة، وجاء في نص القرار ان "دولة إسرائيل توصلت الى استنتاج بأنه لا وجود اليوم لشريك فلسطيني يمكن التقدم معه في العملية

السلمية ثنائية الجانب" (نهاية حقبة عرفات)، هدف الخطة "خلق واقع أمني وسياسي واقتصادي وديموغرافي أفضل" من خلال عملية أحادية الجانب، وأشير في القرار الى "ان قطاع غزة سيكون منزوع السلاح الذي لا يتناسب وجوده والاتفاقات القائمة بين الطرفين" وأن "إتمام الخطة يبطل المزاعم بحق إسرائيل بشأن مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة"، وفي أكتوبر 2004 أقرت الخطة في الكنيست أيضًا.

عملية الانفصال شرعت في الـ 15 من أغسطس 2005 وانتهت في 11 سبتمبر 2005، أخلي في قطاع غزة 21 مستوطنة يهودية: "نفيه دكاليم" و"نتسر حزاني" و"فات سديه" و"قطيف" و"رفيح يام" و"شيروت هيم" و"شيلو" و"تل قطيفة" و"بدولح" و"غديد" و"غان أور" و"غنيتال" و"كفار يام" و"بني عتسمون" و"كرم عتسمونا" و"موراج" و"كفار داروم" و"نتساريم" و"ايلي سيناي" و"دوغيت" و"نيسانيت"، وفي السامرة أخليت: "غنيم" و"كاديم" و"حومش" و"سانور"، وبالمجمل فقد تم إخلاء ما يقارب 9 آلاف شخص.

في خطابه الذي ألقاه شارون في المركز الاسرائيلي للإدارة (سبتمبر 2005) فصل الانجازات والتوقعات من الانفصال الذي نفذ لتوه، ومما قال: "عنوان مؤتمركم هو (القرارات تستطيع ان تغير مجرى التاريخ)، وكشخص حظي بمشاهدة اتخاذ القرارات في عديد من الأحداث المهمة في تاريخنا القصير، أود ان أقول لكم ان هذا صحيح، تنفيذ خطة الانفصال، بالإضافة الى كفاحنا العنيد ضد الإرهاب، أثمر في جميع المجالات؛ لقد تحسنت مكانة إسرائيل السياسية الى حد بعيد منذ تنفيذ الخطة، لقد أدينا الى انخفاض حقيقي في مستوى الإرهاب، وعززنا الأمن الشخصي لمواطني إسرائيل، الأسواق الدولية ترى في خطة الانفصال خطوة أدت الى الاستقرار الأمني والاقتصادي، مما وفر حركة سيولة مالية للاقتصاد الاسرائيلي وإلى ارتفاع حاد في الاستثمارات الأجنبية"، "منسق الانفصال" في مكتب رئيس الحكومة العميد متقاعد عيبال جلعادي تطرق الى أهمية الانفصال في دفع المفاوضات السياسية.

وعلى ضوء التوقعات الكبيرة في العالم وفي دوائر إسرائيلية لمواصلة الانسحاب من يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، أوضح مكتب شارون ان "موقف رئيس الحكومة كان وما يزال بعد إتمام الانفصال ستعمل إسرائيل على دفع العملية السياسية ولكن فقط وفق خطة خارطة

الطريق، وأي تغيير جغرافي آخر سيناقش ويقرر فقط في إطار مفاوضات الحل النهائي"، غادر شارون منصبه في ظروف مأساوية، ايهود أولمرت القائم مقامه، والذي كان شريكًا في الانفصال، عرض في مارس 2006 خطة "التقارب" أحادية الجانب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والمقصود خطة معقدة وأكثر مخاطرة من سابقتها، أثناء حرب لبنان الثانية في العام 2006 صرح أولمرت ان الحرب ستشكل رافعة للخطة، غير انه أعلن فيما بعد عن تعليقها، عاد أولمرت الى المفاوضات مع عباس حيث لم ينجح، ومنذ ذلك الحين رفع خيار الأحادية عن جدول أعمال الحكومة؛ إلا انه ما زالت قائمة في المناقشات الجماهيرية.

نتائج الانفصال

في نهاية العام 2005 ذبلت الانتفاضة على جميع المستويات بسبب خطوات إسرائيل الأمنية (من بينها العمليات "السور الواقي" وبناء الجدار الفاصل)، وكذلك بسبب قلة الحيلة التي واجهها الفلسطينيون خلال ذلك.

وترى الدراسة ان من نتائج الانفصال: قوة حركة حماس المناهضة للاحتلال ازدادت في أعقاب الانتفاضة، وأن الانفصال اعتبر في نظر الكثيرين انتصارًا لحماس والمقاومة. أظهر الانفصال للفلسطينيين انه عبر المقاومة والعنف والصبر يمكنهم تحقيق إنجازات بارزة دون مقابل من جانبهم مثل إخلاء المستوطنات (غير المطلوب إخلاؤها في اتفاقيات أوسلو) وإجبار إسرائيل على الانسحاب بدون اشتراط ذلك بنزع السلاح. وفي الانتخابات البرلمانية للسلطة الفلسطينية التي أجريت في يناير 2006 انتصرت حماس على حركة فتح، التي ساهم في سقوطها أيضًا اكتشاف قضايا الفساد في السلطة، في يونيو 2007 سيطرت حماس بالقوة على القطاع، ومن حينها زادت من قوتها، وهذه النتائج – بحسب الدراسة - التي سبق لرئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعلون وأن حذر منها قبل الانفصال.

تضيف الدراسة أنه بالإضافة الى إطلاق صواريخ القسام الارتجالية المؤرخ لها بالانفصال، وإطلاق الصواريخ الثقيلة أيضًا، والتي أنتج بعضها في قطاع غزة والبعض الآخر تم تهريبه من إيران، والتي وصل مداها الى وسط إسرائيل؛ هذه المنظومة - تقول الدراسة - تمثل ذراعًا

"ارهابيًا" مدفعيًا لحماس والجهاد الإسلامي ضد إسرائيل، إيران زودت حماس بسلاح آخر على سبيل المثال (صواريخ كورنيت المضادة للدبابات) والتي جرى استخدمها فعلًا ضد الجيش الإسرائيلي.

في القطاع حفرت بنية عسكرية تحت أرضية واسعة النطاق، وخلايا هجومية خرجت من القطاع الى إسرائيل (بعضها عبر سيناء)، القدرة على الردع وقدرات الجيش الإسرائيلي النارية لم تكفِ لوقف إطلاق الصواريخ من القطاع أو إلى انخفاض تعزيز قوة التنظيمات "الإرهابية". التفوق البري كان مطلوبًا أكثر من مرة، غير ان تشغيله كان منوطًا بمعضلات صعبة وخسائر، منذ الانفصال وقعت سلسلة من المواجهات العسكرية. ورغم ذلك – تقول الدراسة - فإن جهود نظام السيسي (منذ يوليو 2013) في الحفاظ على الحدود المصرية مع القطاع تمثل مدماكًا إيجابيًا في جهد تخفيض تهريب الذخائر الى القطاع.

الانفصال مسّ بالشخصية الردعية لإسرائيل، حتى على مستوى دوائر أكثر اتساعًا، مثلًا في أعقاب الانفصال قال قائد حزب الله نصر الله للفلسطينيين "لا تنسوا انها مجرد البداية، أود أن أذكركم انه عندما خرج الجيش الصهيوني من لبنان قلت انه الانتصار الأول من بين عشرات الانتصارات".

وتمضى الدراسة: يبدو ان الانخفاض في القدرة على الردع الإسرائيلي بسبب نمط الانسحابات الأحادية (من لبنان ومن قطاع غزة) شجعت حزب الله على تنفيذ عمليات ضد إسرائيل على الحدود الشمالية، مما أدى الى حرب لبنان الثانية في يوليو 2006، وبالفعل لقد اعترف نصر الله بعد الحرب انه شعر بالأمن الزائد، لكن حماس لم ترتدع في أعقاب الضربة التي تلقاها حزب الله في لبنان عام 2006، فواصلت إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وبذلك علقت إسرائيل في عملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة في ديسمبر 2008، وفي عملية "عامود السحاب" في العام 2012، وفي عملية "الجرف الصامد" في يوليو 2014. في "الجرف الصامد" قتل 67 جنديًا و6 مواطنين إسرائيليين. بالمقارنة مع سنوات سابقة، بما في ذلك قبل الانفصال؛ العام 2014 كان الأصعب في الصراع بين إسرائيل وفلسطينيي القطاع.

التقدير الذي حظيت به إسرائيل من قبل المجتمع الدولي عشية الانفصال عن الفلسطينيين تلاشى على مر السنين، حيث ازداد الانتقاد والشجب والادانة الدولية لإسرائيل فيما يخص سلوكها في قطاع غزة، مثلما حصل مع قضية "مرمرة" في العام 2010 ولجان التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة، ويبدو ان قيمة رسالة بوش في العام 2004، والتي كانت كنزًا استراتيجيًا بالنسبة لإسرائيل في المفاوضات، بدأت تذبل مع الوقت، وبدأ الغموض يلف محتواها.

في ظاهر الأمر، وبسبب الانفصال، لم يعد على إسرائيل واجب الاهتمام برفاه سكان القطاع؛ بيد ان العالم ما يزال الى اليوم يعتبر إسرائيل مسؤولة عن مصير سكان القطاع، ولاسيما في ظل الاغلاق الاقتصادي وسيطرتها على الجو والبحر والعمليات العسكرية التي تأتي لأغراض "دفاعية".

وفيما يتعلق بالمستوطنين الإسرائيليين الذين جرى إخلاؤهم من المناطق بموجب خطة الفصل؛ فان لجنة تحقيق رسمية تشكلت العام 2010 وجدت ان "دولة إسرائيل فشلت في علاجها للمخلين؛ غالبية هؤلاء المستوطنين ما زالوا يسكنون في مواقع (كرفانات) مؤقتة، بناء أكثر البيوت النهائية لم تبدأ بعد، الغالبية العظمى من المباني العامة في أماكن الاستيطان الجديدة التابعة للمخلين لم تُبن بعد، مستوى العاطلين في أوساط المخلين ضعف مستوى العاطلين من عموم سكان الدولة، الوضع الاقتصادي لجزء منهم صعب، ويوجد بينهم الكثيرون ممن يحتاجون الى مساعدة الجهات الإنمائية، وغيرها.

الفجوة

المقارنة بين التوقعات التي كانت متوخاة من قبل حكومة شارون وبين الوضع القائم تظهر أن غالبية توقعاتها قد أخفقت، وسيما في المجال الأمني والسياسي.

أ. القاعدة العامة وفقًا للخطة هي أن إسرائيل قد انفصلت عن قطاع غزة، لكن من الناحية العملية، فبالرغم من وجود خط حدودي معترف به بين اسرائيل والقطاع، وبأن إسرائيل ترى

ان لها الحق بالدفاع عن نفسها من هذا الخط؛ ولكن، القطاع لم ينفصل عن اسرائيل، كما سيتم تفصيله لاحقًا.

ب. في المجال الأمني: قيل ان الانفصال سيؤدى الى واقع أمني أفضل، عمليًا فقد تحول القطاع من جبهة مواجهة ثانوية الى جبهة مواجهة رئيسية، وبدلًا من الصدام اليومي داخل القطاع، تزايدت قوة الإرهاب القادم من قطاع غزة على المناطق الإسرائيلية، وأصبحت إسرائيل واقعة تحت مظلة صاروخية وكبيرة وانكشاف البلدات الجنوبية للإرهاب.

قيل ان قطاع غزة سيكون منطقة منزوعة من السلاح الذي لا يتوافق مع الاتفاقيات القائمة بين الجانبين. عمليًا، القطاع مكدس بوسائل القتال المتطورة وببنى عسكرية لحماس والتنظيمات الأخرى.

قيل ان دولة إسرائيل تصر على ألا يكون هناك تواجد أمني أجنبي في القطاع و/ أو الضفة الغربية دون التنسيق معها وموافقتها. عمليًا، حماس رفضت موقف إسرائيل، وتقيم قوة عسكرية حقيقية في المنطقة التي رأت اسرائيل في نزع سلاحها مصلحة حيوية، إيران تضخ الأسلحة والذخائر في القطاع.

قيل ان اسرائيل ستدافع عن نفسها "دولة اسرائيل تحتفظ لنفسها بحقها الأساسي في الدفاع عن النفس، بما في ذلك اتخاذ خطوات رادعة، وكذلك الرد من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستتخلق في قطاع غزة". عمليًا، تجد إسرائيل صعوبة في الدفاع عن نفسها على المستوى المطلوب؛ الردع فشل أكثر من مرة، والقدرات النارية وتفوق الجيش الاسرائيلي لم يأتِ بوقف إطلاق الصواريخ أو تقوي المقاومة، ومع ذلك فإن للجيش الاسرائيلي حرية كبيرة في التحرك للرد بقوة مقارنة مع الماضي.

قيل ان الإجراءات الموجودة في الخطة أقل سوءًا من الاتفاقيات ذات الصلة القائمة بين دولة إسرائيل والفلسطينيين، وأن الترتيبات القائمة ذات الصلة ستبقى سارية. عمليًا، حماس لم تعترف بالاتفاقيات مع منظمة التحرير.

قيل ان الانفصال من شأنه ان يقلص الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين (إصابات أقل في الجانب الفلسطيني). عمليًا، أساليب المنظمات الفلسطينية القتالية (الاختباء في وسط السكان المدنيين) قادت إسرائيل الى المساس الحتمي بالسكان المدنيين أيضًا وتلقي الانتقادات الدولية.

ج. في المجال السياسي: قيل بأن الانفصال سيقود الى واقع سياسي أفضل. عمليًا، العملية السياسية لم تتقدم، وانتقادات دولية واسعة، حتى بين أصدقاء إسرائيل على العمليات في قطاع غزة، وزاد الانفصال من التوقعات والضغوط لانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من الضفة الغربية. قيل سيكون تقدم في عملية السلام "إسرائيل ستدعم جهود الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الهادفة الى قيام قيادة فلسطينية جديدة تثبت انها قادرة على الالتزام بتعهداتها وفق خارطة الطريق. عمليًا، لم يطرأ أي تقدم على العملية رغم جهود رئيس الحكومة حينها ايهود أولمرت ومقترحاته على عباس، ونشأت صعوبات جديدة: قطع الوحدة الجغرافية بين القطاع والضفة الغربية (التي نص عليها اتفاق أوسلو)، تراجع قوة منظمة التحرير والمساس بقدرة اسرائيل على الرقابة والمتابعة.

قيل إن هناك دعماً أمريكياً مطلقاً للمواقف الاسرائيلية بما يتوافق مع رسالة بوش (حيث تم إرفاق نسخة عن رسالة بوش للخطة 1996). عمليًا، هناك ضبابية تحيط بالموقف الأمريكي (أوباما لا يعطي ضمانات مشابهة).

د. في المجال الاقتصادي: الانفصال سيقود الى واقع اقتصادي أفضل. عمليًا لم يسهم الانفصال بتحسين الوضع الاقتصادي، فكلفة وجود القوات البرية في القطاع استبدلت بكلفة الدفاع من خارج القطاع، وكلفة العمليات وخسائر الناتج القومي.

هـ. في أوساط السكان: قيل ان الانفصال سيؤدي الى واقع ديمغرافي أفضل. عمليًا، ومن الناحية الحسابية قل تعداد السكان الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرة إسرائيل، إلا ان ذلك لم يسهم في تقوية موقف إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

قيل ان "الانفصال سيقلل قدر الإمكان عدد الإسرائيليين المتواجدين في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية". عمليًا، التواجد الاسرائيلي غير قائم في القطاع، ولكنها ظاهرة قائمة بشكل كبير في الضفة الغربية.

قيل ان إتمام الخطة سوف يؤدي الى سحب الادعاءات ضد إسرائيل حول مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة. عمليًا، ما يزال العالم مستمرًا بتحميل إسرائيل مسؤولية مصير السكان في القطاع، ولاسيما في ظل الحصار "الدفاعي" والعمليات في القطاع.

قيل انه سيتم استيعاب الذين تم إخلاؤهم من القطاع في إسرائيل. عمليًا، فشلت الدولة في استيعاب من أخلوا وفق قرار لجنة التحقيق الرسمية في العام 2010.

تشريح الفجوة: نجاح أم فشل؟

الدراسة تؤكد بأن هناك فجوة واسعة بين التطلعات وبين النتائج؛ إلا أنها تطرح السؤال فيما إذا كانت النتائج والواقع الراهن وجميع الأحداث بعد الانفصال قد نتجت فعلًا عن الانفصال؟ وماذا كان ليحدث لو لم يتم الانسحاب؟ ومع أن الدراسة تجيب بأن الموضوع قابل للنقاش،إلا انها تميل الى أن معظم الأحداث الأمنية في الجنوب في العقد المنصرم هي نتيجة للانفصال. وتضيف بأن الانسحاب من قطاع غزة خلق واقعًا جديدًا أسهم في سيطرة حماس على القطاع، وفي ارتفاع حاد في تهريب الأسلحة وفي تقوي "الإرهاب"، والى دائرة التصعيد الناتجة عن ذلك كله.

وتستخدم الدراسة حال العمل المقاوم الذي تطلق عليه "أنشطة إرهابية" في المناطق التي لم يحصل فيها الانفصال (الضفة الغربية، ومنها الى إسرائيل) كمعيار للدلالة على صحة هذا الاستنتاج؛إذ يتضح لديها انه في الضفة الغربية قد طرأ انخفاض حاد على عدد العمليات والمصابين في إسرائيل انطلاقًا من الضفة في أعقاب الخطوات الأمنية وانتهاء الانتفاضة، أي

انه في العقد المنصرم لا يمكن الربط بين الانفصال ومدى الانخفاض الحاد في الإرهاب في الجنوب، وإنما نوعية العمليات فقط، فبدلًا من الاحتكاك اليومي داخل القطاع تضاعفت قوة الإرهاب القادم من غزة الى إسرائيل والقتال في القطاع من خلال العمليات.

على افتراض انه لا خلاف حول جوهر الحاجة الى الانسحاب من القطاع عاجلًا أم آجلًا (على الاقل لأسباب ديموغرافية) يظهر انه من الصحيح، وإلى الآن، انه كان على إسرائيل الانتظار وإخلاء القطاع ضمن اتفاق، من دون الانفصال كان باستطاعة إسرائيل ان تحول التوصل الى اتفاق مع منظمة التحرير خلال السنوات العشر الاخيرة (المنظمة التي رفضت ذلك أثناء الانتفاضة) بشأن السيطرة على القطاع أو أن الخيار ما يزال قائمًا الى يومنا هذا.

أشخاص من مختلف ألوان الطيف السياسي في دولة الاحتلال يعتقدون بالرأي القائل بفشل الانفصال أو على الأقل عدم نجاحه، العام الماضي، ومع انقضاء تسع سنوات على الانفصال، قال رئيس الكنيست يولي ادلشتاين "اليوم اسمحوا لي ان أطلب منكم أن تسامحوني، وقت تنفيذ الانفصال كان من بين اصدقائي من هدد بأن الصواريخ ستطلق على تل أبيب، وقتها وقبل 9 سنوات، لم أصدقهم، ظننت أنهم يبالغون، وظننت أيضًا ان مزاعمهم تبدو غوغائية، كنت واثقًا انه كان أمرًا مبالغًا فيه، وأنه غير وارد في أي حال"، وحسب قوله "من وراء الانفصال يقف مفهوم فاشل".

عضو الكنيست نيتسان هوربيتس من حركة "ميرتس" قال ان "طريقة تنفيذ الانفصال في حينه كانت خاطئة، وسيما انه نفذ دون اتفاق". رئيس الدولة حينها شمعون بيريس، والذي كان من مؤيدي الانفصال، قال في اكتوبر 2008 "لو ان الانفصال كان ناجحًا لفعلنا ذات الأمر في الضفة الغربية"، هناك من يظن انه كان يوجد منطق في إخلاء المستوطنات، ولكن كان على الجيش البقاء على الأرض.

أسباب الفجوة بين التوقعات والنتائج

بحسب الدراسة؛ يمكن إيجاد تسعة أسباب على الأقل لحدوث الفجوة بين التوقعات والنتائج:

1. التطلعات غير الواقعية التي توختها إسرائيل في الانفصال الأحادي الجانب عن القطاع دون موافقة الجهات في القطاع على الانفصال عن إسرائيل، في المجال الامني والسياسي والاقتصادي.

2. تقدير سياسي خاطئ من قبل شارون، فكيف تسنى له ان يتوقع ان انسحابًا إسرائيليًا من قطاع واحد فقط سيحظى باعتراف مستمر من قبل المجتمع الدولي؟ لماذا ظن شارون ان خطة خارطة الطريق العالقة قبل الانفصال ستتقدم سيما بعده؟ وكيف قدر ان الانفصال (بما في ذلك إخلاء مستوطنات في السامرة) سيعزز موقف الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؟ وحتى على ضوء خطة الانفصال فإن موقف شارون من العودة الدقيقة الى حدود الـ 67 في القطاع لاعتبارات الشرعية تسبب بضرر تنفيذي (التنازل عن محور فيلادلفيا) وضرر على مواصلة المفاوضات (سابقة للانسحاب التام الى الخط الأخضر). كان من الأفضل لإسرائيل إبقاء مستوطنات شمال القطاع القريبة من الخط الأخضر كتجمع استيطاني تحت سيطرة إسرائيل (فيما يشبه التجمعات في "السامرة"، والتي تنوي إسرائيل ان تبقيها ضمن مناطقها في الحل النهائي في إطار تبادل الأراضي؛ وبذلك أيضًا تأييد المبدأ الإسرائيلي في المفاوضات انه لا عودة كاملة لخطوط الـ 67.

3. عدم وجود خطة سياسية مستقبلية سوى "خارطة الطريق"، والتي علقت قبل الانفصال.

4. القيام بمخاطرة غير محسوبة فيما يخص قدرة منظمة التحرير على السيطرة في قطاع غزة بعد الانفصال على ضوء ضعف التنظيم وتعزز قوة حماس، كيف توقعت حكومة شارون ان الاتفاقيات مع منظمة التحرير ستبقى قائمة بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي؟ وأن محور فيلادلفيا لن ينهار تمامًا أمام تهريب الأسلحة؟ يبدو انه لم يكن هناك عمل وظيفي معمق للمستوى السياسي مع الجيش و"الشاباك" حول مخاطر الانفصال والاستعداد لها والرد عليها. موشيه يعلون، الذي كان رئيسًا للأركان في زمن بلورة الخطة، رأى أن من بادر وقاد الانفصال تحت رئاسة شارون لم يكونوا من ذوي الخلفية الاستراتيجية أو الأمنية في السياسة أو التاريخ، لقد كانوا مجرد مستشارين شكليين، تحذيرات رئيس الأركان يعلون و"الشاباك" بشأن القطاع لم تقبل أو تنفذ.

5. تجاهل التأثير السلبي للانسحاب تحت نيران الانتفاضة على جدوى الردع الإسرائيلي لم يكن غطاءً حقيقيًا لتصريحات إسرائيل بأنها سترد بيد من حديد وفورًا ضد الهجمات وتنامي التهديدات ضدها.

6. العلاج العسكري غير الكافي لبنية حماس القوية في القطاع، حتى قبل الانفصال، وعلى عكس خطوات الجيش في الضفة (مثل عملية "السور الواقي" عام 2002)، هذه البنية كانت مصدرًا للعمليات التي أسهمت في اتخاذ قرار الانفصال، وكانت عاملًا للانقلاب على السلطة في قطاع غزة.

7. بعد الانفصال؛ المواجهة لم تكن كافية مع التطورات الأمنية والسياسية التي طرأت في أعقابه، فمثلًا عندما ردت إسرائيل على "الإرهاب" من قطاع غزة،أدى الرد الى تعزيز قوته ولم يمنع الجولة القادمة.

8. تخطيط وإدارة غير كافيَيْن لتأهيل من جرى إخلاؤهم من القطاع.

9. سبب جذري: سياسة الاستيطان الإسرائيلية الواسعة في المناطق، والتي كان شارون شريكًا في تقدمها منذ السبعينات، والتي لم تأخذ بالحسبان القيود الديموغرافية، يبدو انه منذ البداية لم يوجد منطق مقبول في الاستيطان المنعزل في قلب التجمعات الفلسطينية، على عكس خيار الاستيطان المؤسس في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بالقرب من الخط الأخضر، بالإضافة الى سياسة شارون التي لم تفكر أيضًا في عبر السلام مع مصر، والتي وفقها يجب الحذر من تكثيف المستوطنات التي كانت مرشحة للإخلاء.

دروس لإسرائيل من الانفصال

في الختام: تعمد الدراسة الى استخلاص العبر والدروس مما حصل؛إذ ان نجاح المقاومة في جعل غزة ساحة مواجهة أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني قد يغرى فلسطيني الضفة في تعلم الدرس بضرورة مضاعفة أساليب مقاومتهم لإجبار قادة الاحتلال على تقديم تنازلات سياسية وتنفيذ انسحاب أحادي غير مشروط مثلما حصل في غزة، كذلك يمكن ان تشتد ضغوطات جهات دولية لمساندة الفلسطينيين في ذلك، ومن هنا تعرض الدراسة ما تسميه بالعبر المستخلصة في حال طرح الموضوع على جدول الأعمال:

1. عملية أحادية الجانب منوطة بتكاليف ومخاطر كبيرة، والمقابل صغير وبخس، وذلك بالمقارنة مع الانسحاب المتفق عليه الذي سيعزز العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية بين الجانبين.

2. ليس لإسرائيل القدرة العملية على الانفصال بطريقة أحادية عن المناطق والسكان الفلسطينيين، لاعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية.

3. مغادرة المناطق دون اتفاق من شأنها أن تحد من شرعية التدخلات العسكرية الإسرائيلية بالمقارنة مع التدخل في الوضع الذي فيه تم خرق الاتفاق (مثال:عملية "السور الواقي" في العام 2002).

4.الإعلانات الإسرائيلية حول اتخاذ خطوات القوة تجاه تشكل التهديدات واستخدام القوة من المنطقة المخلاة يجب ان تختبر في المواقف العملية أو الأفضل ألا تصدر إطلاقًا.

5. الوضع في الجنوب الإسرائيلي منذ الانفصال يثير الشكوك تجاه قدرة الأجهزة الامنية على إيجاد حلول ملائمة للدفاع عن الحياة اليومية في الدولة بعد انسحاب أحادي آخر؛ هذا رغم ان التصريحات الصادرة عن الأوساط الأمنية تقول بأن "الجيش الإسرائيلي قادر على الدفاع عن الدولة من أي خطر تقرر الحكومة الانسحاب منه"، الى الآن فإن الأجهزة الأمنية لم تقدم خيارات للدفاع يوفرها جهاز مكافحة الإرهاب والمخابرات، والمدعوم من قبل قوات الجيش الإسرائيلي في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

6. لا يمكن ان نستنتج من الاخلاء الناعم للمستوطنات في القطاع ما قد يحدث في حالة الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في حال تقرر تنفيذ عملية مشابهة؛ فمن المفترض ان قوة المعارضة وتكاليف التأهيل للمستوطنين ستكون كبيرة جدًا عن مثيلها في القطاع (حوالي 11 مليار شيكل) بسبب حجم السكان في الضفة الغربية (عداالتجمعات الاستيطانية) والتركيبة السكانية وغيرها من الأمور.

وأما بشأن التوصيات المقدمة للمستوى السياسي؛ تقول الدراسة:

1. الطريق الصحيح للحل الجغرافي هو الاتفاق المستقر والمتوافق مع أهداف إسرائيل بعيدة المدى، من خلال إيجاد اتفاقيات أمنية كافية واعتراف دولي،وإلا يجب انتظار اتفاق كهذا من خلال تنفيذ خطوات لتحسين الوضع.

2. طالما طولبت إسرائيل بترسيم حدودها النهائية (للاحتياجات الداخلية، ومن أجل التوافق مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي) فإن بإمكانها ان ترسم على الخريطة الحدود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والتي سينفذ الانسحاب عندها في المستقبل في إطار اتفاق نهائي مع الفلسطينيين في حال تحقق، بمعنى انه لا داعي للانسحاب الأحادي في الواقع لكي نرسم الحدود النهائية، ورغم ذلك لا يجب استبعاد تنفيذ خطوات أحادية محدودة في ظروف أمنية خطيرة خارج الخط.

3. على إسرائيل ان تسعى الى تجديد التفاهمات مع الولايات المتحدة على أساس رسالة بوش من العام 2004 من خلال تفصيل إضافي للتفاهمات الواردة فيه واعتبارها ملزمة على المدى البعيد.

4. طالما آمنت القيادة الإسرائيلية بحل الدولتين؛ فإن عليها ان تدير سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، بحيث يكون ممكنًا إقامة الدولة الفلسطينية مستقبلًا.

5. طالما سيكون مطلوبًا من إسرائيل إخلاء مستوطنات في المستقبل؛ فالأفضل تسليمها كجزء من العائدات للفلسطينيين، بدلًا من هدمها كما حدث في غزة.

6. إذا كان لابدّ للحكومة الإسرائيلية أن تقرر الذهاب الى خيار الأحادية؛ فمن الأفضل تنفيذ ذلك بعد توفر الظروف الملائمة لذلك فقط: تحقيق تفاهمات دولية، وقدرات عسكرية توفر الأمن، والمستقبل السياسي الواضح بعد الانسحاب إذا كان ذلك ممكن أصلًا.

7. على جميع الأحوال؛ الأفضل لإسرائيل العمل ودعم تحسين مستوى الحياة لدى سكان القطاع والضفة الغربية والسماح قدر الإمكان بقيام حكم محلي يكون من الممكن التوصل معه الى اتفاقيات أو تفاهمات؛ وذلك عبر التعاون مع الفلسطينيين، بما في ذلك حماس والولايات المتحدة ومصر والعربية السعودية ودول الخليج وآخرين من المجتمع الدولي.

8. على إسرائيل أن تحافظ على نمط ردعي تجاه حماس (فضلًا عن "الجرف الصامد")، ولكن دون الانجرار وراء محاولات التصعيد من قبل جهات أخرى، من الأفضل الابقاء على العلاقة المتوفرة مع الطرف الآخر بهدف منع التدهور صوب المواجهة التي لا يرغب بها الطرفان.